الزراعة المُعولمة و سبل العيش المحلية: مأزق التنمية في السودان

بقلم: أبوبكر عمر ورزاز بشير

ترجمة: أمين محمود

مقدمة

يُمثّل مصرع نحو مئتي مزارع اختناقاً داخل زنزانة ضيقة، عقاباً على مطالبهم المشروعة أمام أول حكومة مستقلة في فبراير 1956، واحدةً من أبرز مظاهر وفاء أنظمة ما بعد الاستعمار للنموذج الاستخراجي الذي رسّخه الغزاة قبلهم. باتت هذه الأحداث تُعرف لاحقاً بـ"أحداث عنبر جودة"، وقد اندلعت أساساً على خلفية مطالب مزارعي القطن في المشاريع المروية على ضفاف النيل الأبيض، ومعظمها مشاريع مملوكة للقطاع الخاص. وكان من أبرز مطالب المزارعين استيفاءُ مستحقاتهم المتأخرة لثلاث سنوات، والاعترافُ باتحادهم المهني.

وفي حين كانت صادرات المحاصيل النقدية، ولا سيما القطن، مورداً ثميناً للمشاريع الحكومية والخاصة على حدٍّ سواء إبان فترة الحكم البريطاني–المصري، يُشير نيبلوك (Niblock, 1987: 47) إلى أن هذا الثراء لم يُترجَم قط إلى تحسين ملموس في أحوال المجتمعات الزراعية. إذ ظلت ظروف الإنتاج التي يعيشها هؤلاء مشابهةً لتلك التي عانى منها مزارعو جودة، حيث كانت حتى الاتفاقيات المالية المُجحفة أصلاً تُنتهك دون رادع.

ولم تُبدِ السياسات الزراعية في مرحلة ما بعد الاستقلال أيَّ اهتمام بتحقيق السيادة الغذائية للبلاد. يقدم بيمبرت (Pimbert, 2009) نموذجاً شاملاً للسيادة الغذائية يضع مصالح المزارعين المحليين والمجتمعات الريفية في صدارة أولوياته، من خلال إيلاء الأولوية لإنتاج الغذاء للأسواق المحلية بدلاً من صادرات المحاصيل النقدية، وتبنّي الإدارة العامة أو المجتمعية للموارد الإنتاجية بدلاً من الملكية الخاصة والاحتكارية. غير أن هذا النموذج يتعارض تعارضاً صريحاً مع النمط التاريخي الراسخ في القطاع الزراعي السوداني، الذي دأب على إيلاء الأولوية لتدفق العملة الصعبة والقدرة التنافسية وجذب المستثمرين، على حساب الأمن الغذائي وسبل معيشة الآلاف من المجتمعات الزراعية.

وقد واجه المزارعون المحليون في ظل هذا النظام المصيرَ ذاته الذي لقيه مزارعو عنبر جودة؛ فلم تتح لهم فرصة تحديد نوع المحصول الذي يُزرع، ولا استثمار عائداته، وبات دورهم في رسم الأجندة الزراعية يتضاءل باطّراد. فمن جهة، تُملي المصالح الخارجية قرارات الإنتاج، ومن جهة أخرى، يُحكم المستثمرون المحليون والدوليون قبضتهم على المحصول المُنتَج، وهذان العاملان هما المحركان الرئيسيان لتشكيل السياسة الزراعية. وستتناول الأقسام التالية مختلف تجليات هذه السياسات وتداعياتها. تسعى هذه الورقة إلى تتبع الديناميكيات التي أضرّت بمزارعي جودة، والتي تواصل أثرها المدمّر على المزارعين الشماليين المُكبَّلين بممارسات تُفقرهم، وتفرض عليهم إملاءاتها قوى السوق الحرة العالمية ومؤسساتها التابعة.

المصالح الخارجية وتشكيل التطور الزراعي في السودان

ظلت الزراعة من أجل الاكتفاء الذاتي السمةَ الجوهرية للنشاط الزراعي في الرقعة الجغرافية التي تُعرف اليوم بالسودان على مدى آلاف السنين. غير أن هذه السمة بدأت تتحول إثر الاحتلال التركي–المصري، إذ تمحور هذا

التحول حول استخراج الفائض الاقتصادي من المجتمعات المحلية عبر تصدير المحاصيل النقدية عالية الطلب واستيراد المنتجات المصنّعة.

وعقب نجاح تجربة زراعة القطن عام 1906 بفترة وجيزة، اشتعل التنافس على التوسع في المشاريع الزراعية الضخمة، امتدادًا من سهول مشروع الجزيرة المروي على طول النيل الأبيض والأزرق، وحتى مرتفعات جبال النوبة جنوباً التي لم تطأها أقدام من قبل (Niblock, 1987). وبحلول الاستقلال عام 1956، كان القطن يُشكّل 80% من صادرات السودان (Ali & Elbadawi, 2004: 5)، فيما كان نحو 49% من إنتاجه يتجه إلى بريطانيا عام 1954 (Ali, 1994: 83)، في حين كانت الملابس الجاهزة تُستورد من لانكشاير لخدمة النخب الأجنبية والمحلية في العاصمة. وكان المستثمرون البريطانيون يجنون الجزء الأوفر من الأرباح بوصفهم أكبر حاملي الأسهم في المشاريع الحكومية الكبرى.

وتمثّلت أولويات المستعمر في تشييد مشاريع البنية التحتية الحيوية كالسكك الحديدية والسدود، وهي مشاريع تجاوزت لاحقاً الأغراض التي صُمِّمت لها في الأصل. فقد كانت السكك الحديدية الشريانَ الذي ينقل ما يُسمى بالمحاصيل النقدية والماشية، ويربط مناطق الإنتاج في كردفان والجزيرة والقضارف والقاش بالأسواق الخارجية عبر بورتسودان ومصر (Al-Gadal, 2002: 262-266)، تاركةً المناطق الجافة في دارفور دون أي محطة قطار. وعلى صعيد السدود، أسفر تشييد خزان جبل أولياء، الواقع على بُعد 24 كيلومتراً جنوب الخرطوم، عن تهجير عشرات الآلاف من سكان المنطقة، وقد أُقيم لتنظيم تدفق مياه النيل الأبيض نحو مصر. وقد عُوِّض الذين غمرت المياهُ أراضيَهم بما سُمّي "مشاريع سبل العيش البديلة"، التي أدارتها الحكومة وكرّستها أساساً لإنتاج القطن.

سرعان ما توسّعت هذه المشاريع على امتداد النيل الأبيض؛ فمن 20 ألف فدان عام 1949 قفزت إلى 200 ألف فدان عام 1958، وأغلبها مشاريع خاصة تعتمد على الري بالطلمبات (Ali, 1994: 81). وكان المزارعون الذين عاشوا أحداث عنبر جودة، إلى جانب آلاف آخرين في المشاريع المروية، ضحايا اتفاقيات تقاسم محصول بالغة الجور. ويُوضح علي (Ali, 1994: 85-87) أنه في مشاريع القطن الخاصة ذات العائد المرتفع جداً -حيث قد لا تتجاوز فترة استرداد الاستثمار ثلاث سنوات- كان المزارعون لا يحصلون إلا على 40% من الأرباح، بينما كان مالك المشروع يستأثر بـ60% منها. بل إن مُلاك المشاريع كانوا يتمتعون بصلاحيات جوهرية شملت التحكم في إمدادات المياه وتسويق المحصول وبيعه، علاوة على فرض العقوبات على المزارعين وإقراضهم وفق شروطهم، مع تقليص فترات السداد إلى نحو سنتين في المتوسط (ibid).

وللإصرار على إنتاج المحاصيل النقدية تداعياتٌ متواصلة على السيادة الغذائية. إذ رصد الباحثون تحولاً جذرياً في النظام الغذائي السوداني، انتقل خلاله من الاعتماد الرئيسي على الذرة والدخن مع قدر ضئيل من القمح، إلى مزيج باتت فيه حصة القمح هي الأكبر. ويعود هذا التحول إلى القمح الأمريكي الذي ضُخَّ في صورة مساعدات للنظام العسكري عام 1959، بُعيد الاستقلال بوقت قصير. وما بدأ بوصفه دعماً أمريكياً مجانياً، لم يلبث أن تحوّل إلى أداة ضغط سياسي على الدولة، التي كانت تُنتج 48% من احتياجاتها من القمح بحلول عام 1978 (Suliman, 2006).

وجرّاء الانخفاض المستمر في أسعار القطن العالمية، بدأت الحكومات التي خلفت الاستعمار تُساءل جدوى الاعتماد الكلي على النهج الاستخراجي في الزراعة. بيد أن الخطط الاقتصادية الوطنية لم تشهد انفصالاً واضحاً عن النمط الاستعماري إلا في سبعينيات القرن الماضي. فقد آثر نظام الجنرال نميري، في مرحلته الأولى ذات التوجه

الاشتراكي، نهجَ التأميم ومصادرة المشاريع والشركات الخاصة، قبل أن يتخلى عنه لصالح تعزيز سلطته عبر القروض المستقطبة من دول المعسكر الشرقي ومن مؤسسات بريتون وودز ذات التوجه الليبرالي الجديد. وفي أواخر عهد نميري، صُرف التمويل الأجنبي نحو إنشاء مشاريع ضخمة ومعقدة، زراعية وصناعية، نُفِّذت بكفاءة متدنية وجودة رديئة، مما أفضى إلى تضخيم الدين الخارجي دون أن تتحقق الأهداف التنموية المرجوة في جذب العملة الصعبة وتحسين مستوى معيشة المواطنين (Niblock, 1987: 279–286).

وشهدت السبعينيات المؤشراتِ الأولى لتحول الاقتصاد السوداني نحو الهيمنة المالية على حساب القطاع الزراعي. ففي عام 1978 جرى حدثان محوريان: أولهما تطبيق برنامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي، الذي فُرض على الحكومة عبر ربط الحصول على القمح بتسهيلات طويلة الأجل بتطبيق هذا البرنامج، مما أسفر عن كبح دعم الدولة للزراعة وإعادة توجيه السياسة الزراعية من الإنتاج لتلبية الاحتياجات المحلية إلى الإنتاج للتصدير (Suliman, 2006). وثانيهما تأسيس بنك فيصل الإسلامي السوداني، الذي عزّز النفوذ المتنامي لاقتصادات نفط الخليج على الاقتصاد السوداني. فقد صاغ أعضاء البرلمان من الإخوان المسلمين وحلفاؤهم الخليجيون التشريعاتِ المصرفية للبنك، ومنحوه صلاحيات وإعفاءات لم تحظَ بها أي مؤسسة مالية أخرى (FIBS Legislation, 1977)، مما أتاح توظيفه أداةً لتراكم الثروة والنفوذ عبر المضاربة في أسعار المنتجات الزراعية، وأداةً سياسية لحشد الحلفاء بالدعم المالي، مُهِّدت في نهاية المطاف للانقلاب عام 1989.

ويتجلى أثر التحولات الاقتصادية الكبرى لعام 1978 في المقارنة بين استجابة المجتمع السوداني لموجتَي الجفاف خلال الفترتين 1972–1975 و1982–1985. فقد مكّنت أنظمة السوق والإنتاج الزراعي الموجَّهة نحو الاستهلاك المحلي المجتمعَ السوداني من التصدي لأزمة الجفاف الأولى بنجاح. أما في الأزمة الثانية، فقد أصرّت الدولة، تحت ضغوط صندوق النقد الدولي لمواصلة التصدير ومدفوعةً بالأسعار السعودية المغرية للذرة السودانية –إذ بلغ سعر طنها 220 دولاراً مقارنةً بـ170 دولاراً للطن التايلاندي– على تصدير 621 ألف طن متري من الذرة، مما أشعل فتيل واحدة من أشد مجاعات القرن وطأةً، أضرّت بـ8.4 ملايين شخص، أي ما يقارب 70% من إجمالي السكان (USAID, 1986). والجدير بالذكر أنه بحلول عام 1987، باتت الدولة قادرة على تأمين 28% فحسب من احتياجاتها من القمح، وعزمت على استيراد الباقي.

وقد نُهكت السيادة الغذائية للمجتمعات المحلية جراء التحيز في توزيع الموارد والتراجع المتواصل في دعم الدولة، مما أفضى إلى تدهور الطاقة الإنتاجية لأراضيها التقليدية. وبين عامَي 1995 و1997، طُبِّقت سياسة جديدة لخصخصة إنتاج البذور، إذ حُوِّلت مهام القطاع العام في هذا المجال إلى القطاع الخاص، وقُصر دور هيئة إدارة البذور على الجانب التنظيمي وحسب. وقد أثبت الواقع بمرور الوقت خطأ الافتراض القائل بأن القطاع الخاص قادر على ضخ استثمارات بحثية مكثفة وتحمّل دورات مالية ممتدة لثلاث سنوات كإنتاج البذور؛ إذ آثر بطبيعته الاستثماراتِ ذات الدورة القصيرة، كاستيراد القمح والآليات الزراعية ومستلزمات الإنتاج. ويُظهر الشكل رقم 1 أن الإنتاج المحلي لا يُلبّي سوى 11% من الاحتياجات السنوية من البذور للمحاصيل الرئيسية.

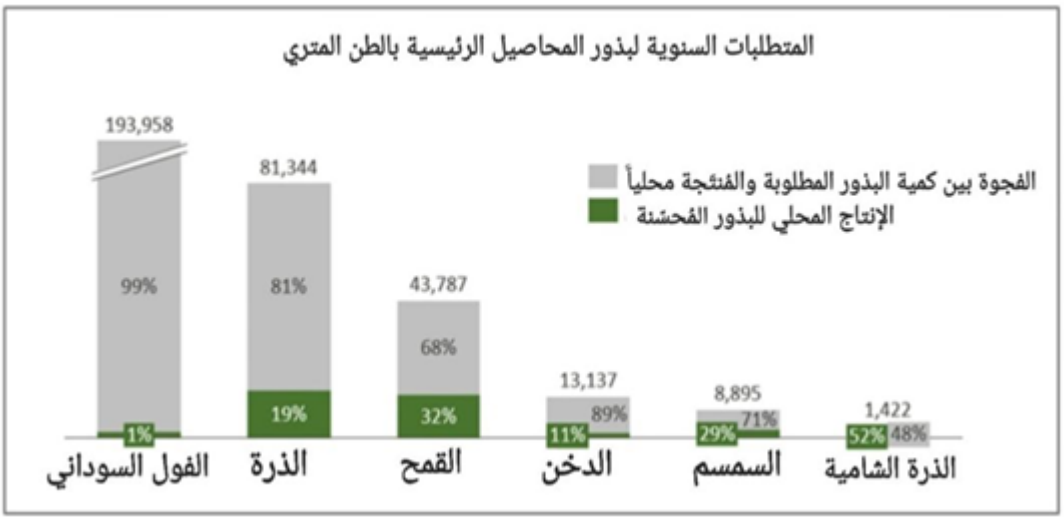

الشكل 1. كميات البذور المطلوبة سنوياً للمحاصيل الرئيسية (وزارة الزراعة والغابات، 2019)

بدأ السودان تصدير البترول عام 1998، وفي العام ذاته سُجِّل تراجع ملحوظ في إنتاج القمح، فأضحت الدولة تعتمد اعتماداً كبيراً على استيراده كما يتضح من الشكل رقم 2. وقد دُعِم القمح المستورد بصورة مكثفة ووُفِّر في المدن الرئيسية، بينما جرى توجيه الدعم الحكومي بصورة شبه حصرية نحو القمح المستورد على حساب المزارعين المحليين، مما أسفر عن تراجع ملحوظ في إمكانية الوصول إلى المحاصيل الحبوبية المحلية.

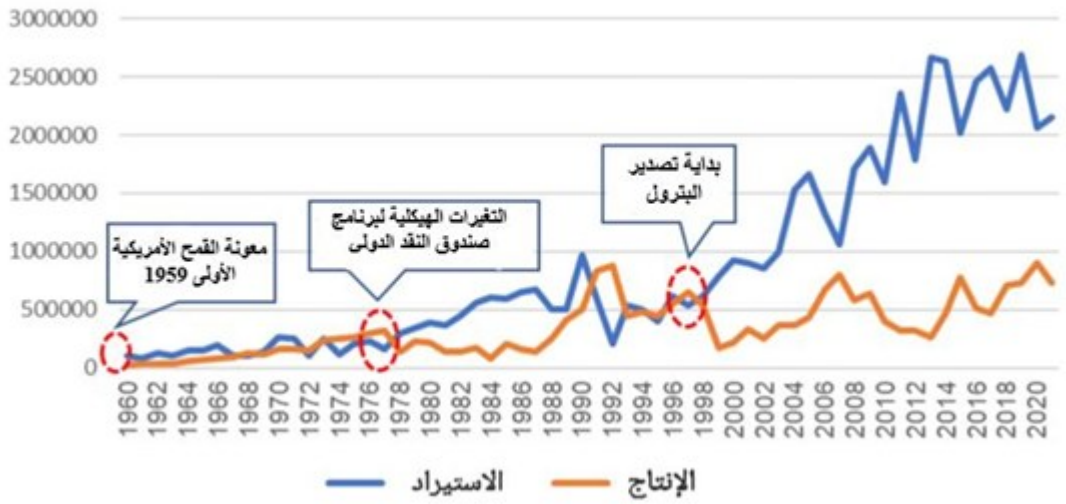

الشكل 2. استيراد السودان من القمح مقارنةً بالإنتاج (وزارة الزراعة الأمريكية)

التطور الزراعي الموجَّه لمصلحة المستثمرين

إلى جانب إنتاج القطن عبر الري، شهدت الحقبة الاستعمارية مساعيَ تحديثية أخرى، أبرزها إدخال الزراعة الآلية في المناطق المعتمدة على مياه الأمطار. وقد خاضت البلاد أولى تجاربها في هذا الأسلوب الزراعي الحديث في الأجزاء الشرقية خلال أربعينيات القرن الماضي، في إطار ترتيبات إدارية مشابهة لتلك المعمول بها في مشاريع

الري كمشروع الجزيرة، قبل أن تُتخلى عنها بعد وقت قصير. وقد اعترضت الحكومةَ عقباتٌ في إدارة المشروع بنفسها، إذ لم يألف المزارعون المحليون نظام تقاسم المحصول مع الدولة، مما اضطرّها إلى فتح باب الاستثمار في المشاريع الآلية أمام القطاع الخاص بنظام التأجير. وعلى الرغم من منح الأولوية في توزيع الحصص للمزارعين والمواطنين المحليين، ظلت اشتراطات رأس المال وتكاليف التشغيل المرتفعة تميل لمصلحة المستثمرين الكبار (Niblock, 1987: 40). وهكذا آلت معظم المشاريع إلى نخبة خارجية من العسكريين ورجال الأعمال، الذين حرصوا على تحويل أرباحهم إلى الخارج دون اكتراث يُذكر بالتداعيات البيئية والاجتماعية بعيدة المدى للزراعة الآلية.

ويوضح سليمان (Suliman, 2006: 125) كيف قفزت مساحة الزراعة الآلية من 6 آلاف فدان عام 1956 إلى 20 مليون فدان بحلول منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة، وذلك بفعل سياسة نظام البشير القائمة على المحسوبية في تخصيص هذه المساحات للحلفاء وتعزيز نفوذهم. وقد خلّف هذا التوسع الهائل آثاراً كارثية، شملت استنزاف الأراضي الزراعية، والاعتداء على حقوق الزراعة التقليدية والثروة الحيوانية، وإزالة الغابات، والاضطراب في معدلات هطول الأمطار المحلية، بل وكان عاملاً مشعِلاً رئيسياً في تأجيج النزاعات المسلحة الداخلية المتعددة في البلاد (ibid).

وحين أُهمل القطاع الزراعي طوال عقد البترول في مطلع الألفية الثالثة، جاءت المحاولات لإعادة إحيائه مصدراً للعملة الصعبة في صورة نوع جديد من سوء الاستغلال. فقد اعتمدت الدولة استراتيجية جذب رؤوس الأموال الخليجية عبر تأجير الأراضي الزراعية لفترات طويلة للمستثمرين الأجانب، لتعويض إيرادات البترول الضائعة إثر انفصال الجنوب، وخُصِّصت لذلك ملايين الهكتارات. وفي ديسمبر 2015، وفي إطار مساعي المملكة العربية السعودية لتخفيف الضغط على مواردها المائية المتجددة المتناقصة، أعلنت عن خطة للتخلص التدريجي من إنتاج أعلاف الماشية محلياً بحلول عام 2019. وقد وجدت دولة البشير الريعية المتعثرة في هذا القرار فرصةً مواتية، مما أفضى إلى ارتفاع صادرات أعلاف الماشية السودانية بنسبة 342% خلال الفترة الممتدة بين عامَي 2016 و2020، كما يتضح من الشكل رقم 3.

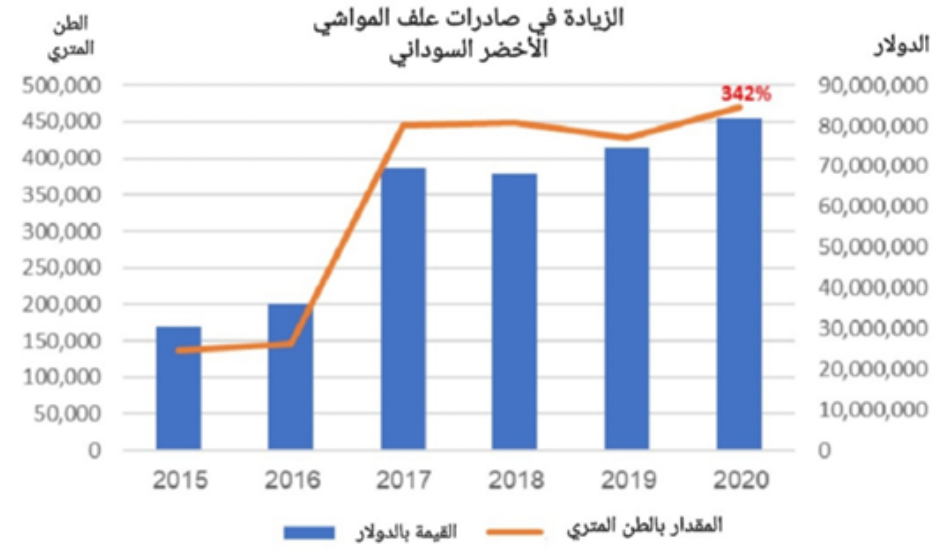

الشكل 3. الصادرات السودانية من أعلاف الماشية المزروعة (2015–2020). بنك السودان المركزي، 2021

ويتجلى وجهٌ آخر من وجوه تحيّز الدولة نحو دعم المستثمرين في سياسة التمويل الزراعي. فالبنك الزراعي السوداني، بوصفه المصدر الرئيسي للتمويل الرسمي للأنشطة الزراعية، يشترط لتقديم قروضه توفرَ ضمانات عينية وسيولة نقدية عالية، مما منح التجار والمصنّعين وكبار المزارعين أفضلية كبيرة في الحصول عليها على حساب صغار المزارعين.

وتكشف بيانات البنك الزراعي السوداني عن نمطَين رئيسيَّين من التمويل: تمويل قصير المدى (أقل من سنة) يكون فيه المحصول هو الضمانة، وتمويل متوسط المدى (من سنة إلى خمس سنوات). وقد خُصِّص ما يعادل 70% من إجمالي التمويل المقدَّم خلال الفترة من 2017 إلى 2020 للتمويل قصير المدى، ذهبت حصته الكبرى للتجار، فيما لم ينل مزارعو الزراعة المطرية التقليدية سوى أقل من 1% من التمويل المتاح، كما يوضح الشكل رقم 4.

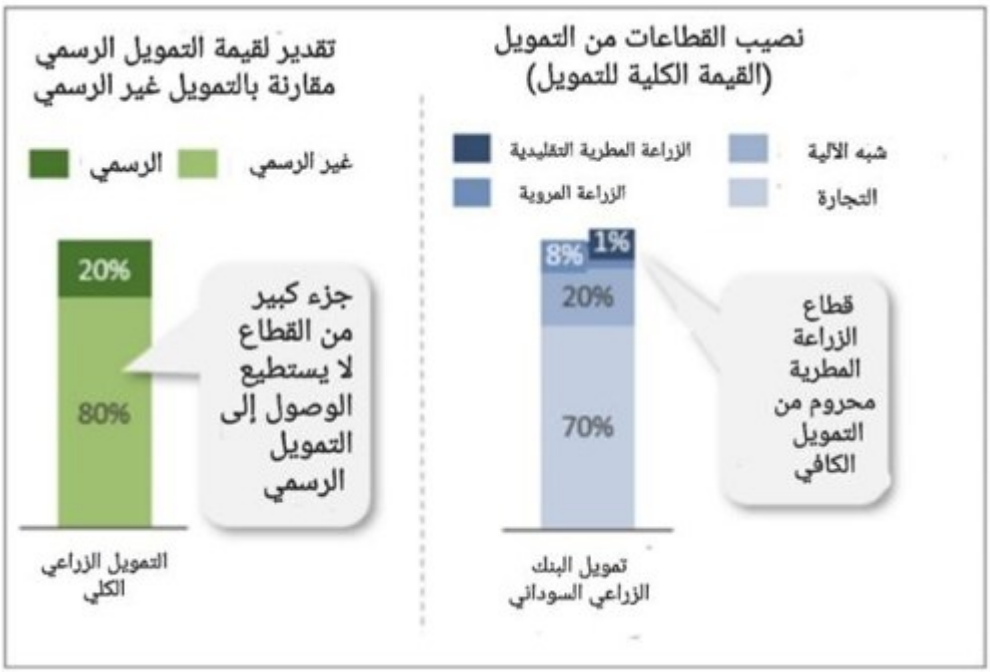

الشكل 4. تمويل البنك الزراعي السوداني (التقرير السنوي للبنك الزراعي السوداني، 2019)

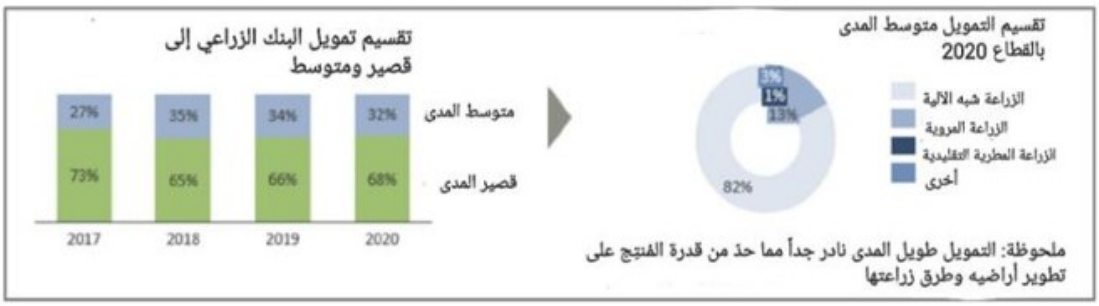

الشكل 5. تمويل البنك الزراعي السوداني متوسط الأجل وطويل الأجل (التقرير السنوي للبنك الزراعي السوداني، 2019)

وتتكشّف نتائج هذه التحيزات عند تحليل سلسلة القيمة لمحصول الفول السوداني في ولاية شرق دارفور كنموذج دراسي. إذ يُبيّن الشكل رقم 6 عائدات الاستثمار لكل حلقة من حلقات هذه السلسلة.

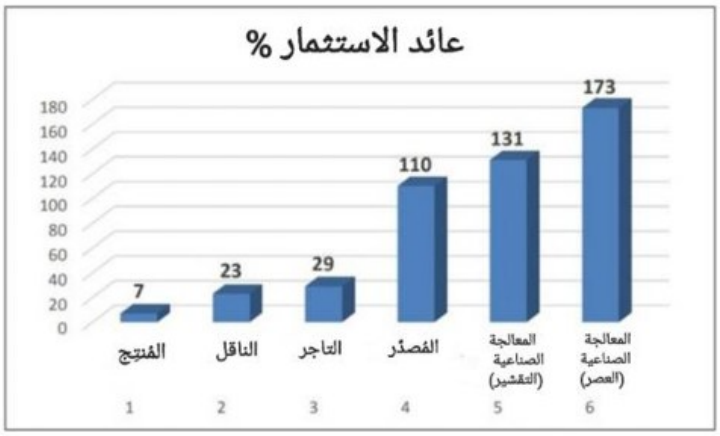

الشكل 6. عوائد الاستثمار في سلسلة قيمة الفول السوداني. مشروع إدارة الموارد الطبيعية لسبل العيش، ولاية شرق دارفور، 2017

وكان ثمة أمل معقود على أن يضع سقوط نظام البشير حداً للسياسات الزراعية التفقيرية والكليبتوقراطية –أي تلك القائمة على نهب موارد الدولة لإثراء المسؤولين– ويُحدث نقلة نوعية في الإنتاجية. وقد أسهم الموسم المطري الموفور مقترناً بالدعم الدولي والمحلي الواسع الذي حظيت به الحكومة الانتقالية في رفع إنتاج المحاصيل بنسبة 25% خلال موسم 2021/2020 مقارنةً بمتوسط السنوات الخمس السابقة (FAO, 2021: 3). غير أن ثمن هذا الدعم الدولي كان باهظاً؛ إذ اشترطت إعفاءات الديون والقروض المُمنحة من المؤسسات المالية الدولية إجراء إعادة هيكلة مالية جذرية. فكان الرفع السريع لدعم الخبز والوقود والكهرباء وما تبعه من ارتفاع جنوني في الأسعار ضربةً موجعة طالت صغار المزارعين بصورة فادحة، وأشعلت فتيل موجات احتجاجية جديدة.

وفي أعقاب انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، انبثق شكل جديد من المقاومة المدنية، إذ تبنّت المجتمعات الزراعية على ضفاف النيل وفي شمال البلاد أساليب مبتكرة من العصيان المدني.

متاريس الشمال

في مطلع عام 2022، لجأت وزارة المالية في الحكومة التي أعقبت الانقلاب إلى مزيد من رفع الدعم لتعويض الدعم الأجنبي المتوقف، وكان من ذلك رفع دعم الكهرباء. إذ ارتفعت رسوم الكهرباء للقطاع الزراعي بنسبة هائلة بلغت 2000% للمزارعين المحليين، وقفزت من متوسط جنيه سوداني واحد إلى 21 جنيهاً، بينما رُفعت رسوم المزارعين الأجانب من 6 جنيهات إلى 27 جنيهاً (Sudan Tribune, 2022). أشعل هذا الارتفاع الصاروخي في الرسوم، الذي جاء في منتصف الموسم الزراعي، موجةً من الغضب العارم لدى صغار المزارعين المعتمدين على الري بالطلمبات في المناطق الشمالية، والذين كانوا بالكاد يطيقون تحمّل تكاليف مستلزمات الإنتاج أصلاً. فتوافق المزارعون مع لجان المقاومة والقوى المدنية الأخرى على تتريس نقطة حيوية على الطريق الرئيسي الرابط بين مصر والسودان، الذي تُصدَّر عبره المواد الخام وتُستورد عبره المنتجات المصنّعة.

بدأت المطالب في الوهلة الأولى بإلغاء زيادة رسوم الكهرباء، ثم ما لبثت أن تراكمت وتوسعت لتشمل قائمة من المطالب القديمة المتراكمة، وضعت شرطاً لرفع الترس. وتنوعت هذه المطالب التي طال انتظارها عقوداً بين تعويضات عن الأراضي المغمورة بمياه السدود، ووضع حدٍّ لعمليات تهريب الذهب والمواد الخام إلى مصر. وقد

أسفر نجاح الترس في شل حركة الطريق وتحكّم المجتمع في المركبات العابرة، إضافةً إلى الإلغاء الجزئي لزيادة رسوم الكهرباء (من 21 جنيهاً إلى 9 جنيهات)، عن تشجيع 14 لجنة مقاومة على تبنّي استراتيجية التتريس في نقاط متعددة على الطريق الوطني نفسه، مع وضع آلية للتغطية المتبادلة بين النقاط في حال تعرّض إحداها لهجوم أمني (Beam Reports, 2022).

خاتمة

مضت على مجزرة مزارعي جودة أكثر من ستة عقود، ولا تزال آمال السودانيين في استقلال حقيقي يُحرّرهم من عبودية المصالح المتعاقبة للاستعمار بوجوهه المتجددة آمالاً معلقة لم تتحقق. ولا يمكن فهم حراك متاريس الشمال بمعزل عن سياق المقاومة المدنية الشاملة التي اجتاحت البلاد منذ ديسمبر 2018، ولا تزال تُجدد نفسها وتُراجع أدواتها باستمرار. ومن دلالات هذه المقاومة أنها تستعيد وتوظّف الأدوات ذاتها التي تستخدمها السلطة لقمعها؛ فحين تُغلق السلطات الجسور الحيوية أيام الاحتجاجات، تنزلق العاصمة إلى حالة تشبه الإضراب الشامل، وحين يلجأ المزارعون المهمَّشون –الذين لا يحظون بأي أولوية في الخطط الاقتصادية– إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية للدولة، يُقلب المنطق الاستخراجي رأساً على عقب.

أدرك مزارعو جودة بثمن دمائهم أن ما أُعلن عام 1956 لم يكن استقلالاً حقيقياً، وبات الملايين من السودانيين يدركون هذه الحقيقة تدريجياً. وصغار المزارعين في العصر الراهن باتوا يُدركون طبيعة الدولة الاستخراجية التي تُصدّر المواد الخام وتستورد المنتجات المصنّعة، مستأثرةً بالقيمة المضافة لجهود إنتاجهم. ويُعرب هؤلاء عن هذه الدروس المُستفادة بالاحتجاج على هذا النهب المستمر. فإن كان تهديد الموت اختناقاً قد أسكت الملايين عقوداً طويلة، فإن التآكل المستمر للمسافة بين الموت والحياة البائسة التي يُرغَم عليها صغار المزارعين كل يوم يجعل شريحة متنامية منهم تعقد العزم على التحدي لا المهادنة. وإدراك أن ثمة نخبة سياسية تاريخية تحكم البلاد بات جلياً في كل ربوعها، وإن ظل تحويل هذا الإدراك إلى تحولات هيكلية جذرية يتحقق ببطء وعلى مراحل.

المراجع

Abdel Gadir, A. & Elbadawi, I. (2004). Explaining Sudan's Economic Growth .Performance. African Economic Research Consortium. Nairobi

.Agriculture Bank of Sudan. (2019). Annual Report. Khartoum

Al-Gadal, M. S. (2002). Tarikh Al Sudan Al Hadith [History of Modern Sudan] 1820- .Markaz Abd Al Kareem Merigni. Khartoum .1955

Ali, T. (1994). Zira'at Al-Jou' fi Al-Sudan [Cultivation of Hunger in Sudan]. Center for .Sudanese Studies. Cairo

.Beam Reports. (2022). The Northern Barricades: How the Resistance Was Organized

.Central Bank of Sudan. (2021). Foreign Trade Statistical Digest (2015-2020) .Khartoum

FAO. (2021). Special Report – 2020 FAO Crop and Food Supply Assessment Mission (CFSAM) to the Republic of the Sudan. Rome. https://doi.org/10.4060/cb4159en

.Faisal Islamic Bank of Sudan. (1977). Legislation

.Ministry of Agriculture and Forestry. (2019). Sudan Seed Sector Study

,Niblock, T. (1987). Class and Power in Sudan: The Dynamics of Sudanese Politics .Macmillan. Basingstoke .1985-1898

Pimbert, M. (2009). Towards Food Sovereignty. International Institute for Environment .and Development. London

.Sudan Tribune. (2022). 600% Increase in Electricity Tariff /https://sudantribune.net/article253618

Suliman, M. (2006). Horob Al-Mawarid wa Al-Hawiya [Wars of Resources and .Identity]. Dar Azza Llnashr. Khartoum

.USAID. (1986). Sudan – Drought/Famine 1983-1985 https://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pbaab327.pdf